جامعة بنى سويف - كلية التجارة
JFCS
مجلة
الدراسات
المالية والتجارية
٢٠١٠

مجلة
الدراسات
المالية والتجارية

تصدرها

كلية التجارة - جامعة بنى سويف

العدد الأول ٢٠١٠

مجلة الدراسات
المالية والتجارية

JFCS

مجلة علمية أكاديمية محكمة متخصصة في مجالات العلوم الإدارية
تصدرها كلية التجارة - جامعة بنى سويف

رئيس مجلس الإدارة

أ.د/ محمد عبد الله محمد
عميد الكلية

رئيس التحرير

أ.د/ بدر نبيه ارسانيوس
وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث

أعضاء مجلس الإدارة

أ.د/ محمد مصطفى الجبالي
أ.د/ عمر عبدالجواد
أ.د/ علاء الدين عبدالغني

العدد الأول ٢٠١٠

مجلة الدراسات المالية والتجارية
JFCS
كلية التجارة - جامعة بنى سويف

اسم البحث	اسم الباحث
البحوث باللغة العربية : -	
إدارة العلاقة مع الزبائن الكترونيا ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة على مواقع الانترنت "حالة دراسية"	د/ مرزوق عايد القعيد د/ عبد الباسط حسونة
الخصائص الشخصية والوظيفية واثرها على قيم العمل والالتزام التنظيمي دراسة تطبيقية على مستشفى الملك عبد العزيز بمحافظة الطائف	د/ وجيه عبد الستار نافع
اهمية الحسابات القانونية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة	د/ عادل محمد القطاونة د/ هيثم ممدوح العبادي
نحو أسلوب إكتواري مقترح لإصدار وثيقة تأمين على الحياة تتمشى مع الشريعة الإسلامية	وجيه عبد الله فهمي مصطفى
العلاقة بين قيمة العميل وقيمة العلامة الفندقية	د/ منى يوسف شفيق
دراسة تحليلية لمحددات الاحتراق الوظيفي لدى الموظفين بأجهزة الخدمة المدنية	د/ جمال عبدالحميد علي عبدالسميع
إدارة الضغوط كمدخل لتحسين اداء منسوبي كلية المجتمع بالرياض جامعة الملك سعود "دراسة ميدانية"	د/ عبد الله بن عطية الزهراني د/ مصطفى شلابي محمد د/ جمال محمود عطية عبيد
استخدام بيانات القائمة في نمذجة انعكاسات السياسات الاقتصادية علي اداء سوق الاوراق المالية	أحمد محمد حسين شتلة إشراف : د / انجه محمد راغب كمال الصايغ د / مديحة عبد الغني ابو المجد
دراسة مقارنة لتقييم كفاءة الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر باستخدام الانحدار اللوجستي والشبكات العصبية.	طارق محمد علي حسن إشراف : د/ عصام فوزي عزيز
البحوث باللغة الإنجليزية :	
The Current Economic Crisis in Jordan: An Analysis of Domestic and Foreign Factors And Consequences	Dr. Abdel -Raheem F. Fares 1

مجلة الدراسات المالية والتجارية

JFCS

كلية التجارة - جامعة بنى سويف

الفهرس

اســـم البحث	اســـم الباحث	رقم الصفحة
البحوث باللغة العربية : -		
إدارة العلاقة مع الزبائن الكترونيا ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة على مواقع الانترنت "حالة دراسية"	د/ مرزوق عايد القعيد د/ عبد الباسط حسونة	١
الخصائص الشخصية والوظيفية واثرها على قيم العمل والالتزام التنظيمي دراسة تطبيقية على مستشفى الملك عبد العزيز بمحافظة الطائف	د/ وجيه عبد الستار نافع	٤٧
اهمية الحسابات القانونية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة	د/ عادل محمد القطاونة د/ هيثم ممدوح العبادي	١٣١
نحو أسلوب إكتواري مقترح لإصدار وثيقة تأمين على الحياة تتمشى مع الشريعة الإسلامية	وجيه عبد الله فهمي مصطفى	١٦٣
العلاقة بين قيمة العميل وقيمة العلامة الفندقية	د/ منى يوسف شفيق	٢٢٧
دراسة تحليلية لمحددات الاحتراق الوظيفي لدى الموظفين بأجهزة الخدمة المدنية	د/ جمال عبدالحميد علي عبدالسميع	٢٧٣
إدارة الضغوط كمدخل لتحسين اداء منسوبي كلية المجتمع بالرياض جامعة الملك سعود "دراسة ميدانية"	د/ عبد الله بن عطية الزهراني د/ مصطفى شلابي محمد د/ جمال محمود عطية عبيد	٣١٥
استخدام بيانات القائمة في نمذجة انعكاسات السياسات الاقتصادية علي أداء سوق الأوراق المالية	احمد محمد حسين شتلة إشراف : د / انجه محمد راغب كمال الصايغ د / مديحة عبد الغني ابو المجد	٣٥٩
دراسة مقارنة لتقييم كفاءة الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر باستخدام الانحدار اللوجستي والشبكات العصبية.	طارق محمد علي حسن إشراف : د/ عصام فوزي عزيز	٣٨٩
البحوث باللغة الإنجليزية :		
The Current Economic Crisis in Jordan: An Analysis of Domestic and Foreign Factors And Consequences	Dr. Abdel -Raheem F. Fares	1

أهمية الحسابات القانونية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

إعداد

الدكتور عادل محمد القطاونة

قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الزيتونة الأردنية

الدكتور هيثم ممدوح العبادي

قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية

جامعة عمان الأهلية

ملخص الدراسة.

استهدفت الدراسة الحالية بيان أهمية الحسابات القانونية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة الأردنية الهاشمية.

لغايات تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانه تم من خلالها جمع بيانات الدراسة، وقد تم إجراء التحليل الإحصائي على (141) استبانه وبما شكل نسبة مئوية بواقع (70.5%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة والبالغة (200) استبانه.

تم توزيع الاستبيانات بطريقة العينة العشوائية على عدد من المديرين الماليين لعدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك استناداً لتوزيعها ضمن مديريات التقدير المختلفة في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أهمية لتدقيق الحسابات على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما أظهرت الدراسة أن إلزام المنشآت المختلفة بمسك حسابات قانونية ومصادق عليها من قبل مدقق حسابات خارجي سوف يسهم بشكل فاعل في زيادة الاستثمار في هذه المنشآت والعمل على زيادة المستثمرين كما سيمنح هذه المنشآت فرصة أكبر في الحصول على التسهيلات الائتمانية المختلفة وبالتالي القدرة على التعامل مع القوانين والتشريعات المختلفة بشكل أكثر فاعلية.

بينت الدراسة أن مسك حسابات قانونية يساهم في تحقيق الرقابة من خلال تحقيق الأهداف المالية المختلفة من خلال تحديد المركز المالي والقدرة على التحقق من الإيراد واكتشاف الأخطاء والغش وغيرها من الأهداف ذات الصلة والتي تسهم في مساعدة المستخدمين المختلفين في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

أوصت الدراسة بأن يكون هنالك توسع في إلزام المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمسك حسابات قانونية وأن لا يقتصر ذلك على الشكل القانوني أو رأس المال أو حجم الإيرادات كما هو وراد في أغلب التشريعات السائدة في المملكة بحيث يكون الأصل يتمثل في مسك الحسابات القانونية والاستثناء وفي بعض الحالات الضيقة لعدم مسك حسابات قانونية، كما أوصت الدراسة بضرورة إجراء العديد من الدراسات التي تبين أهمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني ودراسة الأثر الذي يحدثه إفلاس أو تعثر العديد من هذه المنشآت بسبب عدم مسك حسابات قانونية مما يؤدي إلى ضياع بعض الحقوق التي كان من الممكن تلافيها في ما لو أنه كان يوجد هنالك طرف خارجي يحكم على عدالة البيانات المالية مما يمكن المستخدمين المختلفين من التعامل مع بيانات تتمتع بالموضوعية والاستقلالية.

Abstract
Importance of the statutory accounts to small and medium enterprises

This study aimed to demonstrate the importance of statutory accounts for small and medium enterprises in the Kingdom of Jordan.

Order to achieve the objectives of the study was designed questionnaire was to collect data from which the study was conducted statistical analysis on (141) identifying and including a percentage rate (70.5%) of the total questionnaires distributed and the amount of (200) Questionnaire.

Questionnaires were distributed in a random sample of a number of financial managers of a number of small and medium enterprises on the basis of their distribution within the different directorates of appreciation in the Income Tax Department and sales.

The results of the study indicated the importance of Audit on small and medium-sized study also showed that the facilities should maintain the accounts of various legal and certified by an external auditor will contribute effectively to increase investment in these facilities and work to increase investors would also give these facilities a greater opportunity to obtain the various credit facilities and thus the ability to deal with the various laws and legislation more effectively.

The study recommended that there be expanded to require the small and medium enterprises to maintain the accounts of law and not limited to the legal form of capital or the amount of revenue as stated in the majority of prevailing legislation in the UK so that the origin is in the

maintenance of statutory accounts and the exception in some cases, not narrow maintain the accounts of legal study also recommended the need for many of the studies that show the important role of small and medium enterprises in the national economy and to study the impact of the bankruptcy or default of many of these plants because of the legal maintenance of the accounts leading to loss of certain rights that could have been avoided what if he was there no external party governing the fairness of the financial statements, which enables users to deal with different data has objectivity and independence.

المقدمة.

من المتعارف عليه فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاماً في اقتصاديات أي دولة من الدول سواءً المتقدمة أو النامية وعلى حد سواء، حيث يبرز دور هذه المنشآت في حركة النمو الاقتصادي، ومن هنا برزت أهمية وجود تشريعات تعمل على بيان وتعزيز الدور الذي تلعبه هذه المنشآت في اقتصاد أي دولة.

بنظرة سريعة على واقع الدول العربية ومن ضمنها الأردن من حيث مدى الاهتمام بمثل هذا النوع من المشاريع فإنه يمكن القول بأن هذه المنشآت لا تحظى بالدعم المطلوب كما هو الحال في الدول المتقدمة وخاصة في ما يتعلق بالاهتمام الحكومي بتنظيم عمل هذه المنشآت من حيث رأس المال والشركاء وتدقيق الحسابات وغيرها من الجوانب التي تحظى بها المنشآت الكبيرة.

على الرغم من ذلك فإن هذه المنشآت استطاعت الاستمرار وبعضها تقدم وتحول من منشأة صغيرة أو متوسطة لمنشأة كبيرة وقد رافق ذلك العديد من حركات الإبداع والتطوير التي رافقت العديد من المنشآت الناجحة في هذا المضمار.

يعتبر موضوع تدقيق الحسابات من المواضيع ذات الأهمية بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل أحد التحديات التي تبرز مثل المنافسة والتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنامي حركة التجارة العالمية وظهور حركة الاندماجات والتكتلات الاقتصادية العالمية.

تبرز أهمية تدقيق الحسابات على المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب عدم وجود نصوص قانونية تلزم العديد من المنشآت العاملة ضمن هذا

المسمى إلى تدقيق الحسابات وبالتالي فإن مستوى الأداء المقدم محاسبياً قد لا يرتقي في الكثير من الحالات لما هو موجود في المنشـــآت الكبـــرى التـــي ألزمتها التشريعات بضرورة مسك حسابات أصولية ومصادق عليها من قبل مدقق حسابات خارجي.

من هنا جاءت هذه الدراسة كأحد الدراسات القليلة التي تطرقت إلـــى دور تدقيق الحسابات بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وهل يمكن القول بأن وجود حسابات قانونية يسهم في تحقيق الأهداف المختلفة بما يسهم وعلى أرض الواقع في وصول المستخدمين المختلفين إلى قناعات بأن ما يقدم لهـــم من بيانات يمثل أرضية خصبة يمكن من خلالها اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.

مشكلة الدراسة.

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

١. هل لوجود حسابات قانونية أثر في الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

٢. هل لوجود حسابات قانونية أثر في الرقابة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة.

تهدف الدراسة الحالية إلى كل من الآتي:

١. قياس مدى تأثير وجود حسابات قانونية على الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢. قياس مدى تأثير وجود حسابات قانونية على الرقابة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تعالجه فدراسة أهمية مسك المنشآت الصغيرة والمتوسطة لحسابات قانونية تعتبر من الأهمية من حيث أن هذه المنشآت يعتبر جزء كبير منها غير ملزم بمسك حسابات قانونية وعليه فإن دراسة هذا الموضوع تكمن في بيان وجود تأثر لمسك المنشآت لحسابات قانونية على الاستثمار والرقابة في هذه المنشآت.

الدراسات السابقة.

من خلال استعراض الباحث لعدد من الدراسات والدوريات فلم يكن هنالك دراسة ذات صلة مباشرة بهذا الموضوع في حدود معلومات الباحث إلا أن هنالك بعض الدراسات التي استفاد منها الباحث لغايات الدراسة الحالية ومن جملة هذه الدراسات:

دراسة (بندقجي، 2005) تم إجراء هذه الدراسة على البيئة الأردنية حيث بين الباحث بأنه يوجد ضعف في الدراسات والأبحاث التي تجرى على المنشآت الصغيرة على عكس المنشآت الكبرى كما بين الباحث بأن المنشآت الصغيرة تعاني من مشاكل في التسويق وطرق التمويل وإلى أن ارتفاع المعدلات الضريبية المفروضة في المملكة يصعب المهمة على العديد من المنشآت العاملة في مثل هذا القطاع ، خرج الباحث بمجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة زيادة الدعم المقدم من قبل الحكومة للمنشآت الصغيرة ووضع التشريعات الملائمة لدعم هذا القطاع.

دراسة (أبو الرب، نور الدين، محمود، 2004) تناولت هذه الدراسة الاحتياجات التي تواجهها المنشآت الصغيرة في فلسطين حيث بين الباحثون بأن الأمور المرتبطة بالتمويل تعتبر على رأس سلم الأولويات لدى مثل هذا النوع من المنشآت، حيث أن التمويل من قبل أصحاب تلك المشاريع لا يكفل القدرة على التطور وزيادة الإنتاجية.

خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات كان من أهمها أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الحيوية في اقتصاديات أي دولة من الدول إلا أن مثل هذا النوع من المنشآت بحاجة إلى الدعم.

دراسة (الذهب، 2004)، وهدفت إلى بيان مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاستثمار الموجود في سلطنة عمان، حيث بينت الدراسة انخفاض كثافة الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة وانخفاض مستوى التقنية في الإنتاج لمثل هذا النوع من المنشآت، كما بينت الدراسة عدم وجود تجانس بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وخاصة في ما يتعلق بالأمور المرتبطة بالاستثمار والقيم المضافة والجوانب المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات.

دراسة (عباسي، 2003) **هدفت هذه الدراسة والتي أجريت في المملكة الأردنية الهاشمية إلى البحث في المشاريع الصغيرة من حيث التحديات التي تواجهها حيث بين الباحث أهمية العولمة كأحد أبرز التحديات التي تواجه مثل هذا النوع من المنشآت مما يستوجب أن يكون للحكومة دور من خلال الدعم وإيجاد التشريعات الكفيلة باستمرار مثل هذا النوع من المنشآت، كما أشارت هذه الدراسة إلى أشكال الدعم من حيث الدعم الفني والإداري والمالي المباشر وغير المباشر.**

فرضيات الدراسة.

تعمل هذه الدراسة على اختبار كل من الفرضيتين التاليتين:

H0: لا يوجد أثر لمسك المنشأة الصغيرة والمتوسطة لحسابات قانونية **والاستثمار** في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

H0: لا يوجد أثر لمسك المنشأة الصغيرة والمتوسطة لحسابات قانونية **والرقابة** في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

منهجية الدراسة

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في الحصول على البيانات الثانوية ، وعلى مسح مكتبي لمجموعة من المراجع والكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

تم العمل من خلال الدراسة الحالية على تطوير استبانه الدراسة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وإجراء المقابلات الشخصية مع العديد من المديرين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وعدد من المستثمرين العاملين في المملكة.

استفاد الباحث من خلال عمله كمقدر ومدقق في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في إجراء عمليات الاستطلاع مما ساهم في رفد الدراسة بالجانب التطبيقي إضافة إلى الجانب العلمي.

المفاهيم الإجرائية للدراسة.

لقد تناولت الدراسة الحالية عدداً من المفاهيم وتبرز الدارسة الحالية كل من الحسابات القانونية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة كأحد أبرز هذه المفاهيم ولغايات هذه الدراسة يمكن تعريفها على النحو التالي:

الحسابات القانونية: هي تلك الحسابات المصادق عليها من قبل مدقق حسابات قانوني والتي تستند في إعدادها إلى معايير الإبلاغ المالي متضمنة معايير المحاسبة الدولية ويصادق عليها محاسب قانوني يحمل إجازة التدقيق من قبل جمعية المحاسبين القانونين الأردنيين بموجب القوانين والتعليمات المعمول بها في المملكة.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة: لغايات الدراسة الحالية فإن المنشآت الغير مدرجة ضمن مديرية تقدير وتدقيق كبار المكلفين تعتبر من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات تصنف المنشآت إلى كبار / متوسطين/ صغار اعتمادا على مجموعة من الاعتبارات سيعمل الباحث على دراستها من خلال الدراسة الحالية والدراسة المعنونة باسم التقدير الضريبي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الجانب النظري.

لقد وصف البعض علم تدقيق الحسابات على أنه القلب النابض للبيانات المالية وبعبارة أخرى فإن البعض يعتبر البيانات المالية بدون تدقيق بمثابة الجسد بدون قلب، فأهمية البيانات المالية لا تكون إلا إذا كان هنالك مصادقة عليها من قبل مدقق حسابات لأن البيانات المالية تلعب الدور الكبير في اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين المختلفين.

عرف (Gray، 1994) التدقيق على أنه فحص للأدلة وتقييم لها بصورة موضوعية من أجل الوصول إلى رأي يبين موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قبل أشخاص يتمتعون بالتأهيل والاستقلال.

وفي ضوء ما هو متعارف عليه فإن التدقيق يعمل على إضفاء الموثوقية للبيانات بما يشكل أساساً لاتخاذ القرارات.

وبالعودة إلى الأهداف التي من أجلها وجد التدقيق فإنه يمكن القول بأن التدقيق وجد لتلبية حاجات المجتمع من هنا يمكن القول بأن هذه الأهداف يجب أن تكون في تطور وتغير مستمر انطلاقاً من أن حاجات المجتمع هي في تطور وتغير مستمر.

وما بعض المفاهيم التي رافقت علم التدقيق مثل (True and Fair، Expectation Gap

Symbolism، Analytical Review، Sampling ...) وغيرها من المفاهيم والتعابير والمصطلحات التي رافقت علم التدقيق إلا دليل أكيد على تنامي وتغير الأهداف لتدقيق الحسابات.

في مقابل كل هذه الأهمية لتدقيق الحسابات تبرز أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث يرى البعض بأنها تشكل القاعدة الحقيقية للمنشآت الكبرى حيث أن العديد من المنشآت تستجيب لتشملها عملية التسارع فتنتقل من صغيرة إلى متوسطة إلى كبيرة.

إن الدور الذي تقوم به المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعتبر في نظر العديد من الاقتصاديين والمستثمرين دوراً حيوياً وأساسياً في دعم المنشآت الكبرى وخاصة إذا كان الحديث عن الدور الذي تلعبه هذه المنشآت في دعم المنشآت الكبرى من خلال إنتاج بعض المواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج وعمليات التسويق والعديد من الأمور المساندة وعليه فإنه يمكن اعتبار العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمثابة النواة للعديد من المنشآت الكبرى خاصة إذا ما توفرت لها الأسس السليمة والعوامل الحقيقية للنجاح.

التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

لقد تعددت الكتابات التي أثارت أبرز التحديات التي تتعرض لها المنشآت العاملة على المستوى الصغير والمتوسط، وقد أشار (Hull، 1986) إلى أن أهم المشاكل التي تعترض إنشاء أي منشأة أو مشروع صغير يكمن في قلة الحوافز الضريبية حيث أن أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالباً لا يحققون أرباحاً في السنوات الأولى من عمر المشروع

وعليه فإن أي مبلغ ضريبة سيشكل عبئاً إضافياً على تلك المنشآت وهذا يعتبر في الوقت الحالي من أبرز التحديات التي تواجهها المنشآت العاملة ضمن البيئة الأردنية حيث يجب أن تتضمن التشريعات الضريبية فترة سماح لمدة سنة أو سنتين على أقل حد من تأسيس المنشأة الصغيرة أو المتوسطة دون أية ضرائب حتى ولو تم تحقيق دخل صافي لأن ذلك سيساعد بشكل كبير في تحقيق النمو لهذه المنشآت مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

كما أشار (Hull) إلى أن التمويل وتوفير العمالة والحصول على حوافز استثمارية تمثل أشكالاً مختلفة للتحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة على حد سواء كما تحدثت مجموعة من الأدبيات إلى أن عدم وجود رؤية واضحة لطبيعة المنتج أو الخدمة التي سوف تعمل المنشأة على تقديمها يرافق ذلك عدم وضوح الرؤية المستقبلية لهذه المنشآت مما يجعل العديد من المستثمرين يترددون في الاستثمار في مثل هذا النوع من المنشآت في مقابل ذلك فإن المنشآت الكبيرة لا تواجه أية صعوبات في الحصول على أية تسهيلات ائتمانية أو في جلب المستثمرين كما أن المنشآت الكبرى تتمتع برؤية أفضل من حيث طبية الصناعة أو المنتج المقدم والقدرة الإنتاجية وكذلك الحال في ما يتعلق بالخطط المستقبلية ، ويساعد في ذلك أن العديد من هذه المنشآت وخاصة في العديد من الدول ومنها الدول العربية تفتقر في تشريعاتها إلى إلزام قطاع كبير من هذه المنشآت بمسك حسابات قانونية والتركيز على المنشآت الكبرى مما يساعد في تفعيل التحديات والصعوبات التي تواجهها هذه المنشآت وبالتالي تصبح أكثر عرضة للفشل والإفلاس والاحتيال ولعل المتابع لواقع الحال للعديد من هذه المنشآت العاملة في البيئة الأردنية يستطيع ملاحظة ذلك.

من هنا كان لا بد من إيجاد الصبغة القانونية التي تكفل نمـــو وإدارة هذه المنشآت من خلال جملة من الإصلاحات الجذرية التي تكفل تحقيق هذه المنشآت للدور المحوري في بناء اقتصادي وطني قوي.

يجدر الإشارة إلى أن العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات جلية في الحصول على حوافز استثمارية إضـــافة إلـــى الحـــوافز الضريبية وخاصة في الدول النامية التي تركز اقتصاديات كثير من دولهـــا على المشاريع الكبيرة والتي يتم تمويل جزء كبير منها مـــن خـــلال رؤوس أموال أجنبية.

الدراسة الميدانية.

مصادر جمع البيانات.

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بالدراسة ولأغراض هذه الدراسة فقد تم تصميم استبانه تتعلق بمدى وجود أثر لتدقيق الحسابات على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ذلك فقد تم الاعتماد على الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية مع مجموعة من المديرين والمستثمرين وذوي الاختصاص في الأمور المالية وتدقيق الحسابات في مجموعة من المنشآت المدرجة في مديريات تقدير كبار المكلفين والمتوسطين والصغار.

وحدة التحليل للدراسة.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد تم تصميم استبانه تتألف من:

الجزء الأول: ويتضمن أسئلة تحتوي على بيانات مرتبطة بالمنشأة وهي نوع القطاع، رأس المال، عدد العاملين، الوضع القانوني.

الجزء الثاني: ويتضمن أسئلة عن أثر وجود حسابات قانونية والاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الجزء الثالث: ويتضمن أسئلة عن أثر وجود حسابات قانونية والرقابة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

مجتمع وعينة الدراسة.

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع المنشآت الغير مدرجة ضمن مديرية تقدير وتدقيق كبار المكلفين في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حيث تم توجيه الاستبانه إلى عدد من المديرين الماليين العاملين في هذه المنشآت.

تم توزيع (200) استبانه وتم استرداد (143) استبانه من مجوع الاستبيانات الموزعة، وتم استبعاد استبانتين لعدم اكتمال الإجابات عليها، وعليه فقد تم إجراء التحليل الإحصائي على (141) استبانه وبما شكل نسبة (70.5%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة.

تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على مقياس ليكرت ذي الإبعاد الخمس (Five Point Likert Scale) وذلك على النحو الآتي:

درجات الموافقة	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
الوزن المئوي	100%	80%	60%	40%	20%

صدق وثبات أداة القياس.

تم اختبار درجة المصداقية Reliability Test من خلال استخدام اختبار كرونباخ ألفا Cronbach α من أجل الحكم على صدق وثبات أداة القياس المستخدمة في الدراسة، وهي الاستبانه من خلال قياس درجة الاتساق والاعتمادية بين الإجابات على أسئلة الاستبانه. وقد بلغت لهذه الدراسة بواقع (75%) وهي نسبة مقبولة إذا تجاوزت (60 %).

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

تم استخدام اختبار(K-S) من أجل التحقق من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تبين بأن القيم بالنسبة للمتغيرات كانت تزيد عن مستوى الدلالة (0.05) وهذا يدل على إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي.

للتحقق من عدم وجود تداخل في أنموذج الدراسة تم استخدام اختبار Conditional Index (CI) حيث بلغت القيمة (28.76) وهي أقل من (30) وهذا ينسجم مع قاعدة القياس التي تنص على أن القيم المحسوبة إذا كانت أقل من (30) فان ذلك يعطي دلالة على صحة أنموذج الدراسة وعدم وجود مشاكل في ارتباط المتغيرات.

الأساليب الإحصائية المستخدمة.

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحليل بيانات الدراسة المجمعة من خلال الاستبانه التي تم توزيعها وهي:

١- الأساليب الإحصائية الوصفية التي تمثلت في التكرارات والتكرارات النسبية وذلك للتعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث التعرف على البيانات المرتبطة بالمنشأة وهي نوع القطاع، رأس المال، عدد

العاملين، الوضع القانوني. والتي تشكل بيانات وصفية للدراسة أما بالنسبة للتكرارات النسبية فتم استخدامها لبيان مقدار النسبة المئوية لكل فئة من الفئات إلى المجموع الكلي.

٢- الوسط الحسابي وتم استخدامه للتعرف على مدى أهمية كل بند من بنود المتغيرات بالنسبة للوسط الفرضي (3) وذلك عن طريق مقارنته مع الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

٣- الانحراف المعياري وتم استخدامه من أجل التعرف على مقدار التشتت في الإجابات وذلك حول الوسط الحسابي.

٤- الأساليب الإحصائية التحليلية والتي تمثلت في اختبار T Test وذلك لاختبار فرضيات الدراسة.

تحليل خصائص عينة الدراسة.

نوع القطاع.

يظهر الجدول رقم (1) أن نوع القطاع الذي تنحصر به المنشآت الصغيرة والمتوسطة هو في القطاعات التجارية والخدمية والصناعية فقط ، ويأتي في المرتبة الأولى القطاع التجاري يليه القطاع الصناعي فالقطاع الخدمي، أما قطاع المصارف والتأمين وحسب البيانات التي تم جمعها من المنشآت العاملة في كل من مديرية المتوسطين والصغار فقد كانت تخلو من وجود منشآت عاملة في قطاع التأمين أو القطاع المصرفي حيث تعتبر المنشآت العاملة في هذا القطاع ضمن المنشآت الكبرى.

جدول رقم (1) – نوع القطاع

الجنس	التكرار	التكرار النسبي
تجاري	53	37.59%
خدمي	40	28.37%
صناعي	48	34.04%
بنوك	0	0%
تأمين	0	0%
المجموع	141	100%

رأس المال.

يظهر الجدول رقم (2) أن غالبية منشآت الدراسة العاملة في مديريات المتوسطين والصغار يكون رأس مالها تحت المليون دينار ويمكن اعتبار هذا السقف مقبولاً ضمن البيئة الاقتصادية الأردنية حيث يعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات النامية والصغيرة أما عن رؤوس الأموال الأكثر تداولاً والتي يمكن تصنيفها على أنها تعود لمنشآت صغيرة أو متوسطة فهي التي يكون بها رأس المال ما بين 50000 دينار و 150000 دينار أما المنشآت التي يقل بها رأس المال عن 50000 دينار فيمكن اعتبارها على أنها منشآت صغيرة مع التأكيد على عدم التعميم في هذا المضمار حيث أنه يوجد العديد من المنشآت التي لا يرتبط بها حجم العمل مع حجم رأس المال.

جدول رقم (2) – رأس المال

مقدار رأس المال	التكرار	التكرار النسبي
1 – 50000	29	20.57%
50001 – 150000	42	29.79%
150001- 300000	31	21.99%
300001 – 1000000	30	21.27%
1000000 – 3000000	9	6.38%
المجموع	141	100%

عدد العاملين.

يظهر الجدول رقم (3) أن المنشآت التي يزيد فيها عدد العاملين عن 60 عامل يمكن تصنيفها على أنها منشآت كبيرة وهذا أيضاً ينسجم مع المنشآت العاملة ضمن البيئة الاقتصادية الأردنية مع الإشارة إلى وجود بعض المنشآت العاملة ضمن مديريات المتوسطين وعدد العاملين بها أكثر من 60 عامل ولكن لا تشكل نسبة مرتفعة مثل هذه المنشآت.

جدول رقم (3) – عدد العاملين

عدد العاملين	التكرار	التكرار النسبي
1 – 10	16	11.35%
11 – 20	39	27.66%
21 – 40	43	30.50%
41 – 60	37	26.24%
60 – فأكثر	6	4.25%
المجموع	141	100%

الوضع القانوني.

يظهر الجدول رقم (4) أن غالبية المنشآت المساهمة هي من كبار المنشآت وأن غالبية المنشآت الصغيرة والمتوسطة تكون مؤسسات فردية أو شركات تضامن أو ذات مسؤولية محدودة حيث تشكل ما نسبته أكثر من 90% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن البيئة الاقتصادية الأردنية.

جدول رقم (4) – الوضع القانوني

عدد سنوات الخبرة	التكرار	التكرار النسبي
تضامن	48	34.04%
ذات مسؤولية محدودة	45	31.92%
مؤسسة فردية	36	25.53%
مساهمة عامة	8	5.67%
توصية بسيطة	4	2.84%
توصية بالأسهم	0	0%
المجموع	141	100%

العوامل المرتبطة بتأثير مسك الحسابات القانونية على الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تم قياس هذا المتغير من خلال العبارات المبينة في الجدول رقم (5) وبإيجاد كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري تبين أن أهم العوامل المرتبطة بتأثير مسك حسابات قانونية على الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة يكمن في كل من البنود الآتية:

جدول رقم (5) – اتجاهات المجيبين نحو الفقرات المتعلقة بوجود تأثير لمسك حسابات قانونية على الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة

الرقم	البيـــــــان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	سرعة تقديم التسهيلات الائتمانية.	3.81	0.89	4
2	سهولة تقديم التسهيلات الائتمانية.	4.02	0.98	2
3	تعزيز القدرة الإنتاجية.	3.41	1.02	8
4	سهولة التعامل مع التشريعات القانونية.	3.76	1.04	5
5	سهولة التقدير الضريبي.	3.71	0.96	6
6	الحصول على مستثمرين جدد.	3.82	0.62	3
7	المحافظة على المستثمرين الحاليين.	4.11	0.92	1
8	بيان رؤية أفضل للتوسع.	3.52	0.85	7
	المتوسط العام	3.77	0.91	

يتبين من خلال الجدول رقم (5) بأن الوسط الحسابي لكافة المتغيرات كانت أكبر من الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يدل على أن اتجاهات المجيبين عينة الدراسة نحو الفقرات المتعلقة بتأثير مسك حسابات قانونية ومدققة من قبل مدقق حسابات قانوني كانت ايجابية.

في ما يتعلق بالانحراف المعياري يتبين لدينا من خلال الجدول أعلاه انخفاض قيمة الانحراف المعياري وهذا يدل على انخفاض تشتت إجابات

المجيبين على الأسئلة المتعلقة بتأثير مسك المنشآت الصغيرة والمتوسطة لحسابات مدققة من قبل مدقق حسابات خارجي.

يتضح من خلال الجدول رقم (5) بأن أكثر البنود تأثراً في مسك الحسابات القانونية تمثل في المحافظة على المستثمرين الجدد وتعزيز الفرص في الحصول على مستثمرين جدد ولعل هذا يتفق مع قاعدة القرار التي تنص على أن أهم الفئات المستخدمة للبيانات المالية يكمن في المستثمرين الحاليين والمتوقعين حيث أن هؤلاء المستخدمون يرغبون دائماً في الحصول على بيانات مالية تتصف بدرجة عالية من المصداقية والموثوقية من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بأموالهم ووجود حسابات مدققة يمكنهم من المساعدة في اتخاذ القرار المناسب.

وبالرجوع إلى الجدول أعلاه فانه يتبين بأن جميع البنود التي تم تناولها لغايات التعرف على تأثير مسك حسابات قانونية على الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي ذات صلة بالموضوع.

لغايات اختبار الفرضية الأولى فقد تم استخدام اختبار Test T وبالمقارنة مع متوسط المتغيرات فقد تبين بأن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت (28.75) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية عند (Sig = **0.00) وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني بأن وجود حسابات قانونية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة يؤثر على الاستثمار في مثل هذا النوع من المنشآت.

العوامل المرتبطة بالرقابة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تم قياس هذا المتغير من خلال العبارات المبينة في الجدول رقم (6) وبإيجاد كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري تبين أن أهم العوامل المرتبطة بتأثير مسك حسابات قانونية على الرقابة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة يكمن في كل من البنود الآتية:

جدول رقم (6) – اتجاهات المجيبين نحو الفقرات المتعلقة بوجود تأثير لمسك الحسابات القانونية على الرقابة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة

	البيـــــــــان	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	القدرة على التحقق من الإيرادات.	3.96	1.02	2
2	التعرف على المركز المالي.	4.02	0.98	1
3	القدرة على اكتشاف الأخطاء.	3.90	1.13	3
4	القدرة على اكتشاف الغش.	3.78	1.23	5
5	تخفيف العبء الضريبي.	3.72	1.21	6
6	ضبط النفقات.	3.50	1.18	8
7	تحديد الوضع النقدي.	3.62	1.34	7
8	تعزيز الرقابة الداخلية.	3.84	1.25	4
	المتوسط العام	3.79	1.17	

يتبين من خلال الجدول رقم (7) بأن الوسط الحسابي لكافة المتغيرات كانت أكبر من الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يدل على أن اتجاهات المجيبين عينة الدراسة نحو الفقرات المتعلقة بأثر مسك حسابات قانونية على الرقابة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة كانت ايجابية.

في ما يتعلق بالانحراف المعياري يتبين لدينا من خلال الجدول أعلاه انخفاض قيمة الانحراف المعياري وهذا يدل على انخفاض تشتت إجابات المجيبين على الأسئلة المتعلقة بتأثير مسك الحسابات القانونية على الرقابة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

يتضح من خلال الجدول رقم (7) بأن أكثر العوامل ذات الصلة بتأثير مسك حسابات قانونية على المنشآت الصغيرة والمتوسطة كان في القدرة على تحديد المركز المالي للمنشأة والقدرة على التحقق من الإيرادات وهذا حقيقة يعكس واقع الحال بالنسبة لأهمية مسك الحسابات القانونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث أن أكبر المشاكل التي تعاني منها المنشآت التي لا تمسك حسابات قانونية تكمن في عدم القدرة على تحديد المركز المالي بشكل دقيق إضافة إلى وجود خلل في نظام ضبط الإيرادات والنفقات وهذا ما ينعكس في آثاره في الكثير من الأحيان على العبء الضريبي من حيث أن المنشآت التي لا تمسك حسابات تعاني من مشاكل متعددة أثناء التقدير الضريبي.

لغايات اختبار الفرضية الأولى فقد تم استخدام اختبار Test T وبالمقارنة مع متوسط المتغيرات فقد تبين بأن قيمة (T) المحسوبة قد بلغت (32.62) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية عند (Sig = **0.00) وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني بأن وجود حسابات قانونية لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة يؤثر على الرقابة في مثل هذا النوع من المنشآت.

النتائج والتوصيات.

أولاً: نتائج الدراسة.

من خلال تحليل بيانات الدراسة فقد خرج الباحث بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١. يوجد هنالك العديد من المستثمرين الذين لا يلجئون إلى الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعدم توفر الضمانات الكافية كما هو في المنشآت الكبيرة، وبالتالي فإن عدم مسك المنشآت الصغيرة والمتوسطة لحسابات قانونية قد يدفع العديد من المستثمرين إلى عدم المخاطرة بأموالهم في مثل هذا النوع من الاستثمار.

٢. تبين من خلال الدراسة بأن هنالك العديد من المنشآت العاملة في هذا القطاع لا تمسك حسابات قانونية ويتم الاكتفاء ببعض الدفاتر التجارية، وعليه فإن هذه الشركات تعتبر عرضة للتعثر وهنالك العديد من القضايا والمطالبات بسبب عدم مسك العديد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة لحسابات قانونية.

٣. يؤدي مسك الحسابات القانونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى تخفيف العبء الضريبي على هذه المنشآت من حيث أن البيانات والمعلومات المقدمة لغايات التقدير الضريبي يصادق عليها طرف محايد وهو المدقق الخارجي، وهذا يعزز من مقدار المصداقية بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات والمنشأة الصغيرة أو المتوسطة.

٤. يسهم وجود طرف محايد يتمثل في المدقق الخارجي في إعطاء الصورة الحقيقة عن الواقع المالي للمنشأة مما يسهم في بيان الرؤية المستقبلية للمنشأة ويعمل على بيان الوضع النقدي للمنشأة مما ينعكس على نوع

المنتج أو الخدمة التي يتم تقديمها من قبل المنشأة الصغيرة أو المتوسطة.

ثانياً: توصيات الدراسة.

في ضوء النتائج التي تم الخروج بها فإن الباحث يوصي بكل مما هو آتي:

١. ضرورة إلزام جميع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمسك حسابات قانونية وبغض النظر عن الوضع القانوني أو مقدار رأس المال لما لذلك من انعكاس إيجابي على الاستثمار الحالي والمتوقع من خلال التشريعات القانونية التي تكفل تنظيم ذلك.

٢. وضع معايير وأسس تحكم عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك لضمان نجاح الاستثمار بها وعدم تعثرها مما يساهم في نمو هذه المنشآت وبالتالي تحولها إلى منشآت كبيرة ومما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني

المراجع العربية والأجنبية:

المراجع العربية:

١. أبو الرب، نور الدين (2004)، الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 31، العدد 2 ، ص 313-332.

٢. اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا، (2002)، دراسة حول الابتكار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نيويورك.

٣. الذهب، محمد بن هاشم، (2004)، واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة، مسقط، سلطنة عمان.

٤. العطية، ماجد (2002)، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان.

٥. بشارات، هيا (2005)، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

٦. بندقجي، محمد رياض (2005)، المشاريع الصغيرة في مدينة جرش مشاكل ومعوقات، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد 1، ص 62-66.

٧. جواد، نبيل (2007)، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

٨. سعدي، أحمد (1998)، البيئة الاستثمارية مع الاهتمام بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، غرفة صناعة عمان، عمان، الأردن.

٩. عباسي، محمد فايز (2003)، تنافسية الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية ، ص (80-81).

١٠. عبد الرسول، سعد (1998)، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتبة العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.

١١. هواري، محمد، (2004)، تقييم الوضع الراهن للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومستقبلها، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة، مسقط، سلطنة عمان.

١٢. هيكل، محمد (2002)، مهارات إدارة المشروع الصغير، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر.

١٣. يسري، عبد الرحمن (1995)، دور الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، سلسلة بحوث الزائرين، مجلد رقم (1).

- **Bibliography.**

1. June.J.S. (**2004**). Development of small & medium enterprises. (Working paper presented to the third Arab forum for small & medium Industries. Muscat. Oman.

2. Hull. G.S. (**1986**). A small Business Agenda, University press of America. Inc.

2. Quae.L.R. (**2004**). Small & medium enterprises Development experience & strategies in Taiwan. (Working paper presented to the third Arab forum for small & medium Industries. Muscat. Oman.

3. http://idal.com.

4.http://www.companieshouse.gov.uk/infoAndGuide/faq /auditThresholds.shtml.